كلام في منهجية العلم الإسلامي

د. عادل پيغامي

الكلمات المفتاحية: عادل پيغامي، منهجية العلم الإسلامي، أسلمة العلوم الإنسانية، علم الاجتماع، علم الاقتصاد، القرآن، السنة.

أولًا: أنواع المعرفة والأساليب والأسئلة المنهجية العامة.

إذا كنّا نعتبر أنّ المعرفة نتاجُ تعرّض ومواجهة الإنسان (العالم) بصفته فاعل المعرفة مع الواقع الخارج، عندها سوف يتمّ تعريف هذه المواجهة بشكلٍ منطقي في ساحتين: الأولى، المواجهة النظرية والمعرفية (الإبستمية) لوصف نفس الأمر للواقع الخارجي وتفسيره (العلم بالظواهر والسلوكيات العلمية) كما هو موجود فعلًا؛ الثانية، المواجهة العملية والتقنية لإيجاد وإقامة واقع مطلوب، كما ينبغي له أن يكون. ولا يخفى أنّنا لا نختلف في التعريف عن الآخرين، ولكن لا تتطابق كل الكلمات الموجودة في ذهن العالم المسلم مع ما هو موجود في ذهن العالم الغربي. إذ أنّ مناهج وصف وتفسير – الخلق والتدبير والإرادة – الواقع الخارجي والواقع المطلوب ليست أحيانًا مجرد اشتراك لفظيّ بين العالم المسلم وغير المسلم، رغم أنّ العلاقة ليست دائمًا علاقة تضاد وتقابل أيضًا. على سبيل المثال، لا يرى العالم المولد للعلم الديني سواءً على المستوى النظري أو العملي، نفسه مكتف ذاتيًا ووحيدًا، وكذلك بسبب إيمانه بالغيب لا يعتبر أن الوقائع والعلاقات والحوادث مجرد أمور محسوسة ومادية، ويستند في حصوله على الواقع المطلوب على الهداية الإلهية وكل الوجود أيضًا. ويوجب نفس هذا الاستناد أن لا يرى العالم نفسه مقهورًا للأدوات، والأنظمة، والثقافات، والعلم، والتكنولوجيا، بل يُقدِم على العمل والوصول إلى الهدف عن طريق الاستفادة منها واستعمالها.

ويتقيّد العالم الإسلامي في توليده للعلم النظري ببحث الإدراكات الحقيقية، ويتعامل على أثر إخباره حول ماهية الظاهرة وتقريره وتوضيحه لها ولأسبابها العلمية وتفاعلاتها وتحولاتها المختلفة أو في تفسيره للعلاقة السببية (أو السبب – المسبَّب أو السبب – النتيجة) للقضايا، مع أنواع مختلفة من المنهجيات العقلية، والنقلية، والتجريبية، والتفسيرية... وحتى الشهودية أحيانًا. وتشكّل اكتشافاته والنتائج التي يتوصل إليها، مثل أي عالم آخر، موضوعًا للصدق والكذب بحسب انطباقها على نفس الأمر الخارجي. ولكن من الجلي جدًا أنّه رغم الاشتراك الموجود بين العالم المسلم وغير المسلم في بعض المساحات من هذا المجال أي "وصف الواقع"، ورغم سعيه للإجابة على نفس تلك الأسئلة التي يطرحها الآخرون، إلا أنّه وبسبب استناده على المعارف الوحيانية والعقل الموجّه (المهتدي) واستدلالها بها، إلا أنّ

أسئلته وإجاباته أكثر شموليةً وموضوعيةً ضمن العمل على تكميلها والتدقيق بها. مثلًا، يمكن أن يختلف علماء علم الاقتصاد الإسلامي في توضيح عملية السيولة، الفقر، درجة مركزية السوق، الأدوار التجارية والنمو؛ كأنّ يختلف عالم الاقتصاد الإيراني عن غيره في توضيح هذه المسائل، أو كما تتمايز مدرسة لوزان الفرنسية عن مدرسة كمبريج أو مدرسة السويد عن مدرسة النمسا؛ ويتمتع علماء الاقتصاد الإسلامي كغيرهم من المدارس العلمية الشائعة أيضًا عبر ابتكاراتهم وإبداعاتهم بفرصة عرض مناوراتهم النظرية الجديدة على العالم. و بما أنّ العالم الإسلامي يستند على التوصيفات والعلاقات السببية المذكورة في النصوص الدينية ويستدل بها، فمن المؤكد سوف تتفتّح أمامه آفاق متفاوتة عمّا هي موجودة عند منافسيه ويتخذ الطريق الأقل خطأً. أمّا أن يكون حرًا بأن يكون من زمرة أتباع والراس (Walras) أو أن يرى الواقع من منظار غير الوالراسيين، فهذا محلّ بحث ونقاش معرفي، ذلك أنّ التنظير في إطار الكلاسيكية الجديدة لـ "والراس" أو أيّ إطار آخر، منوط بقبول المبادىء الفلسفية لهذا الإطار أو إثبات تطابقها مع مبادىء الفلسفة الإسلامية. إذ أن نقوم باعتبار الواقع الخارجي للاقتصاد أو المجتمع مقولة (سينتروبيكية) أو (انثروبية) أو تركيب جبري أو مزجي أو من كلاهما، فهذا الأمر يرجع جذوره إلى الموقف والرؤية الما بعد طبيعية في الفلسفة الإسلامية. ويوجب استناد العلماء المسلمين على الرؤية الكونية الإسلامية أن لا يقبل التبسيط الإفراطي، والحياة الإنسانية المتجزئة والمشتتة، والهوية غير البشرية ذات الاتجاه الأحادي الجانب والمطلق، والتنظير الأبدي (atemporal) كما هو رائجٌ في العلم الحديث وهذا ما لا يتوافق مع المذهب الواقعي (رئاليسم) في الفكر الإسلامي. على سبيل المثال، يجعل عالم الاقتصاد المسلمين، بالاستناد على تعاليم القرآن الكريم والشريعة الإسلامية، "وُحدة التحليل" لديه "المبادلة"، و"التعامل"، و"التعاقد"؛ و يرى المؤسسات (قواعد اللعبة) أهم عنصر مؤثر في مجال الاقتصاد الإسلامي؛ ويعتبر "المعلومات" و"الدوافع" أهم عنصر مؤثر في معرفة الديناميكيات، ولا يقبل الثنائيات الشائعة في العلم: الفرد – الجماعة، المالكية والمصلحة الفردية – المصلحة العامة، المادية – المعنوية، العقل- العشق، الدين – الدنيا، الأرضي – السماوي، الحقيقي – الاعتباري، العالمية – المحلية و... بل ينظر إلى كلّ ذلك معًا ويعتبره صحيحًا. انطلاقًا من ذلك، لا بد من أن يحترز بلحاظٍ منهجي من الفقر الذاتي للمنهجية الحديثة والابتعاد عن المدرسة الوضعية والتقرّب إلى منهجيات المذهب الواقعي المتعددة الجوانب.

وتشمل عملية تنظير العالم الإسلامي في تنافسه مع العلماء الدنيويين في مجال العلوم التجريبية، أدوات الاختبار والإثبات والتأييد، و أيّ نوعٍ من الاختلاف في المنهجية النظرية والتجريبية أيضًا، وذلك انطلاقًا من الادعاء القائل بأنّ العلم الإسلامي لديه القدرة على التمثيل أكثر من سائر المذاهب والمدارس المنهجية المنافسة. ويحثّ التدقيق المنهجي العالمَ الإسلامي على أن يملك الوعي بأنّه حتى لو

توصّل إلى العديد من المسائل العلمية في مجال المعرفة النظرية، يجب عليه اتباع طريق المنهجية التجريبية. ولكن قطعًا تجريبية العالِم الإسلامي بعيدة عن المسلك التجربي لـ"هابز" و"كونت" و"استيوارت ميل"، وينبغي لها أن تكون قريبة من المسلك التجربي لـ"ابن سينا" و"ملا صدرا"؛ إذ رغم أنّه يحتاج الى إثبات فرضياته ولكنّه لا يعتبر التشبّث بأنواع مختلفة من الوضعية والاستفادة من طرق ومسالك التأييد عار عن الصحة. فالعالم الإسلامي يمضي كأسلافه في الاستفادة من لغة الهندسة، والجبر، والمثلثات، والرياضيات لتمثيل الواقع، ولكنّه في نفس الوقت لا يقع أسير الكمّية والآليات الرياضية الحديثة، ولا يجعلها أداةً غير معرفية لدرء النقاد.

أما في ما يخص القسم الثاني من العلم النظري يعني "التفسير"، وهو ذات هوية أكثر تمايزًا عن "الوصف"، لا يكتفي العالم الإسلامي في مسير الكشف عن العلاقات السببية (العلة – المعلول) بعرض توصيفات إحصائية بسيطة عن "التعاقبات" مثل "معامل الارتباط" و "التباين (التغاير)" و "تحليل الانحدار"، بل يسعى بعيدًا عن التراث الفلسفي لهيوم، كشف العلاقات السببية. على سبيل المثال، لا يُعطي نظرية لمجرد وجود ارتباط بسيط وإيجابي بين حجم المال والتضخم، أو ارتباط سلبي بين التضخم والبطالة.

على سبيل المثال، لا يحتاج عالم الاقتصاد الإسلامي إلى البلاغة والخدعة المنهجية الموجبة – المعيارية (بي رو ميني، صص 74-79) لأنّه لم ينشأ في ظلّ الراديكالية الذاتية والحتمية الإفراطية الديكارتية، ولا يرى نفسه أسيرًا لذلك؛ كما أنّه لا يجعل البلاغة والمنهجية غطاءً للمثالية، وأداةً للدغمائية والفاشية الجامعية (أي المنتسبة للجامعات)، ونقابًا حياديًا وقيمةً خاوية للإيديولوجيا الحديثة، وذريعةً لاستبدال القيم والكرامة الإنسانية بالقيم غير الإنسانية. بل إنه تماشيًا مع التراث المعرفي لجميع الفلاسفة اليونانيين والإسلاميين، يعتبر ثنائية النظري- العملي سارية في العقل والعلم والحكمة، وانطلاقًا من ذلك لا يعد توليد العلم منحصرًا في الحصول على إدراكات حقيقية ومتوقفًا على هذا الأمر، بل يُبدع الإدراكات الإعتبارية والعملية أيضًا ولا يرى توليد العلم كاملًا من دونهما.

وفي هذا المسار، تذكر عقيدة "التكوين" – "الفطرة" – "التشريع"، العالمَ الإسلامي بأنّه يجب أنّ تكون الاكتشافات النظرية هي المصباح المضيء له في طريق كشف نظر الشارع المقدس؛ وأن يعتبر الأحكام الشرعية دالة على كشف المصالح والمفاسد الواقعية وآليات الظواهر العلمية وضمانٌ للواقعية (مقتبسة عن فكر الإمام موسى الصدر). ولذا عن طريق قبول الربوبية التشريعية لله بعقلانية وحكمة، يقوم العالم الإسلامي بوضع تصورات وبناءات إدراكاته العملية على أساس الأحكام والمعارف الفقهية والأخلاقية لدين الإسلام المبين، ومن خلال الاتكاء على آيات الأحكام والسنن وسير المعصومين عليهم

السلام يعتبر أنّ الفقه هو النظرية الواقعية والكاملة لإدارة شؤون الإنسان كافة (تعريف الإمام الخميني – رضوان الله عليه – في بيانية العلماء). إذ يسعى العالم الإسلامي في توليد العلم العملي إلى خلق وإقامة الواقع المطلوب، ولذا من دون الاختزال والتجزئة الإفراطية للواقع والساحات الإنسانية، ولا يغرق في مستنقع "الأداتية" و"المثالية" الإفراطية، أو لا يضطر بسبب ادعاء تحييد القيم وإخوائها وانفصال العلوم النظرية عن العلوم العملية (وطبقًا للتعبير الشائع انفصال القيم عن العلوم) إلى خلق أدواتٍ من جنس الاعتبار (مثل التشبيه والمجاز والاستعارة و...) حتى يستطيع أن يدبّر الواقع غير المطلوب والموجود فعليًا ويديره ويتحكم به ويخطط له ويضع له الضوابط والسياسات ليصل به إلى الوضع المطلوب. بناءً على ذلك، يتحرك العلماء الإسلاميين على المستوى العلم العملي إلى ما وراء العقل العلماني (العقل المنفصل عن الربوبية التشريعية لله). وفي هذا المجال، لا تكون البناءات المعرفية للعالِم الإسلامي موضوعًا للصدق والكذب، بل موضوعًا للحسن والقبح والحق والباطل، ولأنّها متكئة على الوحي الإلهي فهي أقرب إلى الصواب والسعادة. وأكثر ما يميّز العالم الإسلامي عن منافسيه في هذا المسار، يكمن في تعريف الواقع المطلوب والسعادة الإنسانية، وأكثر ما يشتركان به هو في الأساليب والأدوات الإجرائية. ولا يخفى أنّه انطلاقًا من عدم اعتباره الأساليب والأدوات محايدة وفارغة من القيمة، فهو يسعى دائمًا إلى تصفيتها وملائمتها مع المبادىء والأصول.

ولا يخرج العالم الإسلامي عن دائرة تعادله وتوازنه، وهو يحاول دائبًا جمع المنهجيات المتنوعة العقلية – القياسية، التجريبية – الاستقرائية و... في نظمٍ متوازن ضمن إطار المعرفة الدينية والمبتنية على النقل، وهكذا يصطاد بشبكة المعرفة الواقع المعقّد المتعدد الجوانب والأوجه. مثلًا، يمتلك تركيبًا متوازنًا عن علم الإنسان (الأنثربولوجيا) التجريبي البَعدي وعلم الإنسان الفلسفي القَبلي (الفطري) حتى لا يعتبر الإنسان ذئبًا يتربص بغيره وغيره يتربص به أو مجرد حيوانات لا تشعر إلا باللذة، ولا أن يثمل في الكوميديا الإلهية لـ"دانتي" الذي قدّم تعريفًا ملائكيًّا عن الإنسان. ويوجد في الأحكام التي تحكم السلوك الإنساني قضايا عالمية وكذلك قضايا بحسب الاقتضاءات الزمانية والمكانية. وهذا ما يُعطي الأصالة على حدٍ سواء للفرد والجمع، للساحة الفردية والساحة العامة، وللمصلحة الشخصية (حبّ الذات) والمصلحة العامة (حب الآخر). إذ لا تسمح المبادىء الأنطولوجية للعالِم الإسلامي بأن يرى الساحات الإنسانية في الواقع منفصلة عن بعضها بعضًا وأن يتحدّث حول "إنسان مقطع وممسوخ بين اقتصادي وسياسي و..". كما أنّ هناك فروقاتٍ أساسية بين العلم الإسلامي والمدارس المنافسة الأخرى في مجال تحديد مصاديق الثبات والتغيير. فالعناصر والمكونات والعلاقات والمتغيرات التي يتمّ افتراضها على أنّها متجانسة في سياق الزمان والمكان في التنظير الحديث والكلاسيكي، غالبًا ما لا يتم تلقيها بهذه البساطة في تراث التنظير وبناء النظام الإسلامي.

ثانيًا: إمكانية دراسة منهجية أي علم بصفته علم العلم أو علم من الدرجة الثانية.

هناك إمكانية لدراسة منهجية أيّ علمٍّ بصفته علم العلم أو علمًا من الدرجة الثانية، في مقامين. المقام الأول دراسة بعدية للعلم وهو ذو ماهية وصفية ويتم فيه التحليل التاريخي للمبادىء العلمية وغير العلمية لذلك العلم؛ ويعيد البناء العقلي لتاريخ تحولاته النظرية؛ ويحلل بشكل منطقي أجزائه وعناصره الداخلية؛ أو يفسر السلوك الجماعي لعلماء هذا العلم من خلال الاتجاه الفلسفي والتاريخي والنفسي والاجتماعي و... ومن البديهي أن تصطبغ منهجية العلم بصبغة كلّ اتجاهٍ من الاتجاهات المستفادة. انطلاقًا من ذلك، نحن نواجه فلسفة العلم الإسلامي أو منهجية العلم الإسلامي البعدي.

ولكن يمكن تصور منهجية العلم الإسلامي القبلي أيضًا والذي هو خلافًا للنوع الأول عبارة عن محاكاة لمنهجية ذلك العلم ومبادئه الفلسفية على نحوٍ قبلي. في هذا المقام، رغم أنّ العلم لا يزال غير موجود كبناءٍ منظم من النظريات ومصفوفة تحليلية وسياسية للعلم الإسلامي بالمعنى الحقيقي لذلك، ولكن انطلاقًا من أنّه لا يوجد علم إسلامي منفصل عن فضاء الفكر الإسلامي ولا بد من أن تكون مبادئه وأصوله منسجمة ومتلائمة مع المبادئ الإسلامية الما بعد طبيعية بما في ذلك علم الوجود وعلم المعرفة وعلم الإنسان وعلم الغاية وعلم التكليف (الواجب) الإسلامي، يمكن بشكلٍ منطقي وبنحوٍ قَبلي أو في أثناء مسار ذلك، رسم الخطوط العامة حينًا والتفصيلية حينًا أخرى بالنسبة للينبغيات المنهجية (ما ينبغي وما لا ينبغي) لمعرفة إسلامية ما، وذلك قبل أيّ نوعٍ من التنظير وتوليد العلم. بعبارة أخرى، يمكن تصميم الأساس المنهجي لعلم ديني مثل علم الاقتصاد الإسلامي مُسبقًا ومشتقًا من المبادىء المعرفية المقبولة للمعارف العقلية والنقلية للإسلام.

ثالثًا: العلوم الإنسانية الإسلامية ليست علومًا بسيطة.

عندما نقول "العلوم الإنسانية – الاجتماعية الإسلامية"، نحن نقصد مجموعة من العلوم النظرية والعملية من جُملتها: "فلسفة العلم الإسلامي"، "الفلسفة الإجتماعية الإسلامية"،"الفقه الإسلامي"، "الأخلاق الإسلامية"، "تدبير المنزل" و"سياسة المدن"، "تاريخ النظريات والحوادث الإسلامية"، "علم الحديث" و...، ولذا كما أنّه لا يمكن الحديث حول منهجية علم العلم الحديث من دون البحث في باب منهجيات العلوم المكوّنة لها مثل الإحصاء، والرياضيات، والتاريخ، والقانون و ...، كذلك يجب طبقًا لمجموعة من الاختصاصات المتنوعة والتي أوجدت علم العلم الإسلامي ضمن نظمٍ فسيفسائي، ونهج متعدد الاختصاصات وبين التخصصات، تفكيك كلًّا من هذه المناهج العلمية لكل من هذه الاختصاصات ومشاركتها في توليد علم العلم الإسلامي.

وهكذا فإنّ مولّد العلوم الإنسانية الإسلامية بنفس المقدار الذي يحتاج فيه الى أن يتعرف إلى أساليب البحث وتوليد العلم الكمّي والكيفي، يحتاج أيضًا الى مناهج علم الألفاظ (مثل الهرمنوطيقا، علم البلاغة، علم الدلالة و...) والمناهج التاريخية ومناهج الاستنباط الفقهي وعلم أصول الفقه لاستنباط رأي الشارع أو سيرة الشارع المقدس أو سيرة الأئمة أو معرفة العرف الخاص والعام من المتشرعين. ذلك أنّه لا يمكن للعالِم الإسلامي أن يكون بعيدًا عن مناهج فهم النص وعلم اللغة بسبب المكانة الخاصة والمقدسة لنص القرآن الكريم والنصوص الروائية والتاريخية من أقوالٍ وأفعالٍ وتقريراتٍ للنبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) وأصحابه والأئمة عليهم السلام وعلماء الإسلام طوال التاريخ. وكما كان ديدن العلماء في التراث الجامعي الغربي حيث أنّهم قاموا بتفكيك الإختصاصات الفرعية العلمية للعلوم الاجتماعية وسلّموا كلًّا من الأخلاق والحقوق والتاريخ والرياضيات و...إلى علماءٍ متمايزين وإلى مناهج مستقلة، كذلك الأمر في التراث البحثي للعلم الإسلامي حيث أنّه ضمن حاجتنا إلى الاستفادة من المناهج التلفيقية والتركيبية، ولكن من الضروري توزيع العمل بين متخصصي مختلف العلم الإسلامي في فروع الفقه والقرآن والحديث والكلام والفلسفة وعلم المعرفة وعلم النفس والتاريخ وبناء الأنظمة والفروع التخصصية المعروفة في العلم. وكنموذج على هذه المنهجية التركيبية، نرى الشهيد السيد محمد باقر الصدر قد أبدع وقدّم في كشف واستخراج المذهب الاقتصادي للإسلام أو بناء النظام في الاقتصاد الإسلامي وإثبات حجيّته، معتمدًا على مجموعة من أصول الاستنباط الفقهي؛ وكذلك على مجموعة من أحكام واستنباطات الفقهاء العظام من أجل كشف الثابت والمتغيّر والقواعد الحاكمة والواردة والأصول الموضوعة ومقاصد الشريعة؛ وأيضًا عبر إدخال الاقتضاءات الزمانية والمكانية؛ وإعادة ترتيب المؤسسات والهيئات الشمولية الموجودة في الدين؛ إجراء ولاية الفقيه؛ واختيار نموذج عملاني فعّال ومؤثر لأجل تحقيق أهداف الدين. ومن البديهي توقّع التعدد والتنوع في هذه المنهجية وكذلك في تنفيذها وفي نتائجها ومحصولها أيضًا بحيث أنّها كما حصل في العلم الحديث سوف يكون للعلم الإسلامي مدارس متعددة. بناءً على ما تقدّم، يجب إيلاء المناهج التلفيقية والتركيبية أو توزيع العمل الهادف في التخطيط الدراسي والبحثي اهتمامًا خاصًا. وتوجب المنهجية المتعددة الجوانب للعلوم الإنسانية الإسلامية حاجتنا في إدارة الموارد البشرية إلى شريحة كاملة من الفقهاء والمفسرين وعلماء التاريخ وحتى علماء الاقتصاد مطلعون على هذه علوم وأن نوفّر في دورة توليد العلم، مع رسم سياسات العلم وإدارته، توزيع العمل والتعاون المنظم والمتكامل فيما بينهم.